Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/85

مجلة الباحث الاقتصادي

Economic Researcher Review

ISSN: 2335-1748EISSN: 2588-235X المجلد 11،العدد01(2023)، صص322- 333

نسب السيولة المصرفية وفقا لمقررات بازل 3 في الدول العربية

صبرينة نقيقش[1]، الياس بوجعادة[2]

[1]مخبر ECOFIMA جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة (الجزائر)، s.nekikeche@univ-skikda.dz

[2]خبر ECOFIMA جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة (الجزائر)، l.boudjaada@univ-skikda.dz

Bank liquidity ratios according to Basel III decisions in the Arab countries

Sabrina Nekikeche[1], Leys Boudjaada[2]

ECOFIMA, University of 20 August 1955 Skikda (Algeria)[1.2]

تاريخ الاستلام: 2022/03/02 ؛**تاريخ القبول**: 2023/05/14 ؛ **تاريخ النشر**: 2023/06/30

ملخص :

سعت العديد من الدول العربية لمواكبة التطورات المالية العالمية، من خلال إصدار تعاميم تواكب إصدارات لجنة بازل 3 بهدف تفادي وتجاوز الأزمات النقدية على مستوى المصرف، وتجنب تداعيات الأزمة العالمية مثل أزمة 2008. تبنت العديد من المصارف العربية نسب السيولة لبازل 3 إما بشكل مباشر أو بالاعتماد على فترة انتقالية. فحين يلجئ المصرف المركزي لبعض الدول من تقدير حجم ومراقبة السيولة بالاعتماد على النسب التقليدية.

الكلمات المفتاح: بازل 3؛ نسبة تغطية السيولة؛ نسبة التمويل الصافي المستقر؛ السيولة المصرفية.

تصنيفJEL: G18, G28

Abstract :

Many Arab countries have sought to keep pace with global financial developments, by issuing circulars adopting the decisions of the Basel3 Committee. And overcoming monetary crises at the bank level and avoiding the repercussions of the global crisis such as the 2008 crisis. Many Arab banks have adopted Basel III liquidity ratios either directly or by relying on transitional period. When the central bank of some countries resorts to estimating the volume and controlling liquidity by relying on traditional ratios.

Keywords: Basel3;Liquidity coverage ratio(LCR); Net stable funding ratio (NSFR); bank liquidity.

Jel Classification Codes : G18, G28

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوبAPA

صبرينة نقيقش، الياس بوجعادة (2023)، **نسب السيولة المصرفية وفقا لمقررات بازل 3 في الدول العربية ، مجلة الباحث الاقتصادي**، المجلد 11 (العدد 01)، الجزائر: جامعة 20 اوت 1955 -سكيكدة-، ص ص 322 - 333 .

المؤلف المرسل: **الياس بوجعادة**.، الإيميل: boudjaadailyes@yahoo.fr

1. مقدمة.

يهدف الصندوق الدولي ولجنة بازل إلى توحيد الإجراءات النقدية على المستوى الدولي، من خلال إصدار جملة من الإرشادات والقرارات الدولية التي تلزم الجهاز المصرفي للدولة بتبنيها للوصول لنظام تقييم عالمي موحد، يمكن المصرف من التنبؤ وتجاوز الأزمات الحاصلة بشكل فردي دون حاجته لدعم خارجي أو اللجوء للمصرف المركزي، والسيطرة على انتقال الخطر من مصرف لآخر ومن جهاز مصرفي لدولة أخرى، مثل ما حدث في الأزمة العالمية 2008. شخصت لجنة بازل أسباب الأزمة المالية لفشل المصارف في إدارة خطر السيولة فأصدرت مقررات بازل 3 التي حاولت من خلالها علاج الخلل وتقديم إرشادات تمكن المصرف من تتبع ومراقبة حجم سيولتها بشكل يومي، مع فرض نسب سيولة جديدة عالمية تهدف لتوفير السيولة في المدى القصير والطويل، المتمثلة في نسبة تغطية السيولة ونسبة التمويل الصافي المستقر.

1.1. إشكالية الدراسة

مست تداعيات الأزمة المالية العالمية سنة 2008 الجهاز المصرفي لبعض الدول العربية (بدرجات متفاوتة كُلٍ حسب طبيعة اقتصاده)، حاولت بعض الدول العربية (دول الخليج) مواجهة الأزمة المالية بضخ الأموال في جهازها المصرفي لتجاوز نقص السيولة. شهد العالم في الفترة الحالية بدأ من 2019 أزمة جائحة فيروس كورونا وتداعياتها العالمية التي مست الاقتصاد الدولي، نتيجة حالة عدم اليقين مع استمرار القطاع المصرفي في تقديم الدعم المالي من خلال منح قروض جديدة للشركات والأسر طوال فترة الجائحة، اتخذت دول العالم مختلف أنواع التدابير لاحتواء تداعيات جائحة كورونا، وبهدف دعم الاقتصاد والمحافظة على الاستقرار المالي استخدم في معظم الحالات مزيج من إجراءات السياسة النقدية والمالية والمرونة في السياسات الاحترازية والتنظيمية، وهو ما عزز متانة القطاع المالي وأتاح له الحفاظ على تدفق الائتمان ودعم التعافي الاقتصادي، أصبحت مخاطر السيولة المصرفية واحدة من أهم المخاطر الرئيسية التي تواجه المصارف والمؤسسات المالية في السنوات الأخيرة، ولغرض معرفة القوانين والإجراءات التي أصدرتها الدول العربية لمواكبة مقررات السيولة المصرفية لبازل 3 التي تساهم في رفع قدرة المصرف على مواجهة الصدمات، نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى التزام البنوك العربية بنسب مخاطر السيولة المصرفية لبازل 3؟

2.1. فرضية الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

قامت البنوك المركزية العربية بتبني نسبة تغطية السيولة ونسبة التمويل الصافي المستقر.

3.1. أهمية الدراسة:

تسليط الضوء على مدى مواكبة الدول العربية للإصلاحات الدولية ومعرفة مدى قدرتها على تجاوز فترات الضغط السيولة، أي مدى صلابة الجهاز المصرفي للدولة العربية.

4.1. محاور الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية تم تقسيم الدراسة للعناصر التالية:

- مخاطر السيولة المصرفية؛
- نسب السيولة المصرفية لبازل 3؛
- نسب السيولة وفقا لبازل 3 في المصارف العربية.

2.مخاطر السيولة المصرفية

1.2.مفهوم السيولة المصرفية

للسيولة أهمية قصوى كونها قضية أساسية للمصرف، بسبب تأثر جدوى كفاءة المصرف بشكل كبير بحجم السيولة ومدى توفرها بكميات كافية في مختلف الأوقات. يواجه المصرف خطر الإعلان عن نقص السيولة في حال عجزه عن الوفاء بالتزاماته المستحقة وتلبية المدفوعات في اليوم المحدد لاستحقاقها، وهو ما يلزم المصرف الاحتفاظ باحتياجاته من السيولة مما يخول له أداء التزاماته اليومية بكفاءة. تعمل المصارف كوسيط مالي يجمع بين مختلف نقاط التمويل والعجز داخل المجتمع (عمل تقليدي)، تقوم المصارف بتحويل المطلوبات السائلة قصيرة الأجل إلى أصول غير سائلة طويلة الأجل.

يتميز مصطلح السيولة بالغموض بسبب العديد من أوجه الاختلاف في التعريفات. حيث تعرف السيولة في الاقتصاد على أنها قدرة الوكيل الاقتصادي على استبدال ثروته الحالية بأصول أو غيرها مثل السلع والخدمات، أي يرتبط مفهوم السيولة في الاقتصاد بقدرته على تحقيق تدفقات. تُعَرف لجنة بازل للرقابة المصرفية (2006) السيولة بأنها مخزون من الأموال التي تمكن المصرف من تلبية متطلبات التمويل والاستثمار.

أقر مجلس الاستحواذ السويسري في عام 2007 بعدم وجود تعريف دقيق للسيولة ووجوب ترك إشكالية تعريفه مفتوحة، اقترح مجلس الإدارة أن تقوم السلطات الإشرافية بتحديد السيولة في نطاق اختصاصها وتحديد المعايير التي يجب استخدامها لتحديد السيولة وعدم السيولة لورقة مالية ولمؤسسة، مع نشر تقرير يوضح مفاهيم السيولة. عرف **Vento**و**Ganga**سنة 2009 السيولة بـ "قدرة شركة مالية للحفاظ على التوازن بين التدفقات المالية الداخلة والخارجة بصفة مستمرة"(Sekoni, 2015, pp. 2-4). تعرف سيولة التمويل على أنها قدرة المصرف على تمويل الزيادة في الأصول والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها، دون خسائر غير مقبولة، فهي ليست مبلغا أو نسبة بل هي تعبير عن قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته(TIAN, 2009, p. 11).

2.2.مفهوم خطر السيولة المصرفية

يمكن القول أن احتمال عدم توفر سيولة يشير إلى وجود مخاطر سيولة، يتجسد نقص السيولة حين يصل احتمال شح السيولة إلى الواحد -تأكد احتمال عدم وجدود سيولة-. لا يعاني البنك المركزي من مخاطر السيولة لأنه قادر على توفير الأموال الأساسية، فهو المزود الاحتكاري للسيولة باعتباره المنشئ للقاعدة النقدية، يهدف لتحقيق التوازن للطلب على السيولة في النظام المصرفي (تجنب حالات السيولة الزائدة أو نقص السيولة). لا يَحدث خطر سيولة في البنك المركزي إلا في حالة عدم وجود طلب على العملة المحلية وفي حالات فرط الاستنزاف أو أزمة سعر الصرف، إن حدوث هذا السيناريو غير مرجح استنادا إلى الحكمة التقليدية، ويتكبد المصرف المركزي تكاليف منح السيولة إلا أنها لا تؤثر على قدرة البنك المركزي على توفير السيولة(Nikolau, 2009, p. 16).

وفقا لتعريف لجنة بازل للرقابة المصرفي (1997) تنشأ مخاطر السيولة من عدم مقدرة المصرف على استيعاب الانخفاض في المطلوبات أو تمويل الزيادات في الأصول، ونقص السيولة يؤدي بالمصرف لتسييل الأصول على الفور بتكلفة معقولة أو اللجوء لرفع جانب الالتزامات، وهو ما يؤثر على ربحية المصرف. وقد ركزت لجنة بازل والنقاشات الأكاديمية قبل الأزمة العالمية 2008 على كل من مخاطر الائتمان مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، مع تقديم اهتمام قليل نسبيا لمخاطر السيولة المصرفية التي أصبحت واحدة من أهم المخاطر الرئيسية التي تواجه المصارف والمؤسسات المالية في السنوات الأخيرة. يمكن حساب مقاييس السيولة من الميزانية باستخدام نسب السيولة وفق ما توصلت إليه الدراسات في الماضي التي تجاهلت أسباب مخاطر السيولة المصرفية، وتمثلت النسب المستخدمة في حساب مخاطر السيولة في الدراسات السابقة في: نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، نسبة الأصول السائلة إلى الودائع، ونسبة الأصول السائلة للعملاء والتمويل قصير الأجل، ارتفاع نسب السيولة يجعل البنك أكثر سيولة وأقل عرضة للفشل. تستخدم بعض الدراسات نسبة

القروض إلى إجمالي الأصول، وصافي القروض للعملاء ونسبة التمويل قصير الأجل لتقييم مخاطر السيولة للبنك، كلما ارتفعت قيمة هذه النسب زادت مخاطر السيولة المصرف(Chung-hua, yi-kai, lan-feng, & chuan-yi, 2018, pp. 3-7).

تنشأ مخاطر السيولة للمصرف من تمويل الأصول طويلة الأجل عن طريق الخصوم قصيرة الأجل. تتمتع الودائع المصرفية بآجال استحقاق تعاقدي أقصر بكثير مما تحتاجه إدارة السيولة والقروض لتوفير تغطية عمليات سحب الودائع المتوقعة، كما ترتبط مخاطر السيولة بأبعاد أخرى للهيكل المالي للمؤسسات المالية مثل سعر الفائدة، مخاطر السوق، ربحية المؤسسات المالية وقدرتها على الملاءة. إن امتلاك المصرف لكمية كبيرة من الأصول السائلة أو موازنة تطابق تدفقات الأصول والمطلوبات يقلل من مخاطر السيولة ومن ربحيته أيضا. تنقسم مخاطر السيولة إلى مخاطر سيولة التمويل ومخاطر سيولة السوق. تتمثل مخاطر سيولة السوق في التعرض للخسارة الناتجة عن تسييل الأصول لعدم القدرة على إجراء معاملة بأسعار السوق الحالية. نقصد بمخاطر سيولة التمويل الخاسرة الناتجة عن عدم مقدرة المصرف على تلبية احتياجاته النقدية(Manish & Ghanshyam, 2013, p. no).

3.نسب السيولة المصرفية لبازل 3

1.3.مقررات لجنة بازل 3 لإدارة السيولة المصرفية

نشرت لجنة بازل 3 في ديسمبر 2010 اتفاقيات السيولة المصرفية بعنوان "بازل 3: الإطار الدولي لقياس مخاطر السيولة، المعايير والرقابة"، تم الموافقة بين منظمو المصارف المركزية لأول مرة على متطلبات الحد الأدنى من السيولة للمصارف، حيث تم إقرار نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر(Harald, 2020, p. 8). تميزت فترة ما قبل الأزمة المالية العالمية 2007 بالإدارة الغير سليمة لسيولة المصرفية ومخاطرها المرتفعة، لجأت لجنة بازل 3 لرفع معايير إدارة مخاطر السيولة المصرفية بإصدار مقرر بعنوان "مبادئ الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والإشراف عليها" في فيفري عام(Bindseil & Lamoot, 2011, p. 4) 2008. فشلت العديد من المصارف في مراعاة مجموعة من المبادئ الأساسية لإدارة مخاطر السيولة المصرفية أثناء توفر السيولة لديها نظرا لعدم توافق أعمالها مع مستوى تحملها للمخاطر. كما فشلت اختبارات التحمل بالتنبؤ بإمكانية حدوث أزمات في السوق. وهو ما دفع لجنة بازل لمراجعة أساسية لممارسات السليمة لإدارة السيولة التي أصدرتها عام 2000 في المؤسسات المصرفية، حيث تم توفير إرشادات أكثر تفصيلا حول (Basel committee, 2008, p. 2):

- أهمية تحديد درجة تحمل مخاطر السيولة؛
- الحفاظ على مستوى كافي من السيولة؛
- ضرورة تخصيص تكاليف السيولة والفوائد؛
- تصميم واستخدام سيناريوهات اختبار الضغط؛
- وضع خطة تمويل في الأوضاع الطارئة؛
- إدارة مخاطر السيولة والضمانات بشكل يومي.

2.3.نسبة التغطية السيولة (LCR) Liquidity coverage ratio

تهدف نسبة تغطية السيولة إلى زيادة مرونة المصارف التي تتعرض لضغوط شديدة خلال 30 يوم دون دعم خاص من الحكومة أو المصرف المركزي. تمثل هذه النسبة الحد الأدنى من متطلبات السيولة في المصرف(L. N. P. Hlatshwayo, 2013, p. 2). ويجب أن يحافظ المصرف على كمية من الأصول السائلة عالية الجودة لا تقل عن 100% من إجمالي التدفقات النقدية الصافية للمصرف على مدى 30 يوما. تستخدم المصارف الأصول السائلة عالية الجودة لتلبية احتياجات السيولة في وقت التوتر وهو ما قد يؤدي إلى انخفاض معدل نسبة تغطية السيولة إلى ما دون متطلبات 100%، تسمح هذه النسبة للمشرفين من المراقبة والاستجابة بشكل مناسب للظروف الفريدة التي تؤدي إلى نقص نسبة تغطية السيولة لدى المصرف(Graham, 2019, pp. 1,2). ويمكن اعتبار الأصل المالي

عالي السيولة إذا كانت مخاطره منخفضة، وإمكانية تسييله أثناء الأزمة لتداوله بنشاط في الأسواق الثانوية مع تحوطه من تقلبات الأسعار والقدرة على تقييمه بسهولة. تتميز الأصول السائلة عالية الجودة بعدم التعهد بها كضمان من قبل المصرف، وتشتمل الأصول السائلة عالية الجودة على:

- الاحتياطات المصرفية؛
- أوراق الخزانة؛
- بعض الأوراق المالية الصادرة عن الحكومات.

أقر البنك الفيدرالي الأمريكي أن 70% من المصارف استوفت متطلبات نسبة تغطية السيولة، في حين أن باقي المصارف التي لم تلزم بها واجهت عجز مالي(Labonte, 2021, p. no). ويمكن القول أن نسبة تغطية السيولة تمكن المصارف من مواجهة الأزمة في سيناريو مدته 30 يوما من ضغط سوق الائتمان الشديد، ويتم حساب نسبة تغطية السيولة وفق القانون التالي:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة للفترة 30 يوما}} \geq 100\%$$

تلتزم المصارف بحساب نسبة تغطية السيولة كل شهر والإبلاغ عنها مع احتمال رفع تقارير أكثر تكرارا في حالات الضغط. وتنقسم الأصول السائلة عالية الجودة إلى:

أصول المستوى الأول: النقد والأصول الأخرى التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد في فترات الضغط، مثل: الاحتياطات القانونية والديون السيادية عالية الجودة (سندات الخزانة).

أصول المستوى الثاني: تشمل الأصول التي من المحتمل أن تحقق قيمتها الكاملة تقريبا في وضع الضغط، مثل: السندات المغطاة وسندات المؤسسات منخفضة المخاطر. وبعض الأوراق المالية الصادرة عن المصارف المركزية وجهات حكومية. لا تشكل أصول المستوى 2 سوى 40% من إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة، بالتالي لا يمكن إدراج باقي الأصول التي لا تنتمي للمستوى الأول والثاني في حساب الأصول السائلة عالية الجودة(w.hartlage, 2012, pp. 463-464).

يتم تعريف إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة على أنها إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة مطروح منها إجمالي التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة الناشئة في سيناريو الضغط، بضرب الأرصدة القائمة لمختلف فئات المطلوبات والالتزامات خارج الميزانية العمومية بالمعدلات الإشرافية التي يتوقع بها أن تنفد أو تسحب ينتج لنا إجمالي التدفقات الخارجة المتوقعة، ويتم تقدير إجمالي التدفقات النقدية المتوقعة بتطبيق معدلات التدفق على الأرصدة القائمة لمختلف الذمم المدينة التعاقدية.

أقرت لجنة بازل 3 بالتطبيق التدرجي لنسبة التغطية السيولة في 1 جانفي 2015 بنسبة مئوية لا تقل عن 60% مع زيادة سنوية بنسبة 10 نقاط مئوية للوصول للتطبيق النهائي لها بنسبة 100% في 1جانفي 2019، لتجنب تعطيل التعزيز المنظم للأنظمة المصرفية أو التمويل المستمر للنشاط الاقتصادي(liquidity coverage ratio (LRC) - Executive Summary , 2018).

3.3.نسبة التمويل الصافي المستقر (NSFR) Net stable funding ratio

يتم تعريفه على أنه نسبة إجمالي التمويل المستقر المتاح إلى النسبة إجمالي التمويل المستقر المطلوب، يجب أن لا تقل هذه النسبة عن 100% (supervision, 2014, p. 2). تؤدي نسبة التمويل الصافي المستقر دورا تكميليا لنسبة تغطية السيولة فهي تعزز معايير المرونة على مدى فترة زمنية أطول بتمويل أنشطتها بمصادر تمويل أكثر استقرارا على أساس مستمر، يتمثل الهدف الرئيسي من هذا المعيار هو توفير إطار عمل المصرف الذي يستخدمه لمواجهة تحديات السوق من خلال ضمان تمويل ثابت على أساس مستقر، يعالج عدم تطابق السيولة(Gideon, Petersen, Mukuddem-petersen, & Hlatshwayo, 2013, p. 2).

تعبر نسبة التمويل الصافي المستقر عن لائحة تحوطية دقيقة تهدف إلى حث المصارف على اختيار هياكل الأصول والخصوم التي ينظر إليها على أنها مستقرة وسليمة من منظور إدارة المخاطر، تهدف هذه النسبة إلى تثبيط بعض الممارسات المصرفية الغير سليمة من الناحية المالية (كالمسؤولية المفرطة وتركيز الأصول وعدم التطابق) والتشجيع على اعتماد وجمع أكبر للمصادر المستقرة مثل الودائع أو تمويل سوق السندات، أو حتى رأس المال. تتشابه نسبة التمويل الصافي المستقر مع ممارسات إدارة مخاطر السيولة التقليدية، مثل تحليل سيولة الميزانية العمومية ورأس المال النقدي(Gobat, Yanase, & Maloney, 2014, pp. 10-11). يتم حساب نسبة التمويل الصافي المستقر بالقانون التالي:

$$\text{نسبة التمويل الصافي المستقر} = \frac{\text{إجمالي التمويل المستقر المتاح}}{\text{إجمالي التمويل المستقر المطلوب}} \geq 100\%$$

يعرف التمويل المستقر المتاح مجموع مطلوبات البنوك وأوزانها المقابلة على جانب المسؤولية، يعرف التمويل المستقر المطلوب على أنه مجموعة أصول المصرف وأوزانها المقابلة على جانب الأصول. يدل ارتفاع النسبة على انخفاض مخاطر السيولة (Minh and Hoang, wilson, Managi, & Shunsuke, 2019, p. 12). يوضح الجدول الموالي الأوزان الترجيحية للميزانية العمومية:

الجدول 1. نسبة الأوزان المستخدمة لحساب نسبة التمويل الصافي المستقر

إجمالي الأصول	الوزن (%)	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	الوزن(%)
1 ربح الأصول		1 الودائع والتمويل قصير الأجل	
قروض	100	ودائع العملاء	
أصول الربح الأخرى	35	+ الودائع الجارية	85
		+ ودائع الادخار	70
		+ ودائع لأجل	70
		الودائع المصرفية	0
2 الأصول الثابتة	100	2 مطلوبات تدر فوائد	
		المشتقات	0
		مطلوبات طويلة الأجل	100
		إجمالي المطلوبات طويلة الأجل	100
		الأسهم ورأس المال الهجين	100
3 الأصول غير ربحية		3 التمويل بدون فوائد	100
نقد ومستحق من البنوك	0	4 الاحتياطات (تعثر القروض)	100
الأصول الغير ملموسة الأخر	100	5 احتياطات أخرى	100
الأصول الأخرى	100	6 القيمة المالية أصحاب رأس المال	100

Source: Vazquez,F.,& Federico, P. (2015). Bank funding structures and risk Evidence from the global financial crisis. Journal of Banking and Finance, p6, 1-14.

يمكن القول أن الاختلاف الرئيسي بين نسبة التمويل الصافي المستقر ونسبة تغطية السيولة في كون هذه الأخيرة تمكن المصرف من تجاوز فترات الضغط لمدة 30 يوما، بينما تضمن نسبة التمويل الصافي المستقر تمويل ثابت على أساس مستقر، يعالج عدم تطابق السيولة للمصرف لمدة سنة.

4.نسب السيولة وفقا لبازل 3 في المصارف العربية

1.4.الكويت

في إطار الجهود التي يبذلها بنك الكويت المركزي لمواكبة المعايير الرقابية العالمية أصدر تعميم رقم (2/رب/2014/345)بشأن تطبيق معيار تغطية السيولة. وتعميم رقم (2/رب/2015/356) بشأن تطبيق معيار صافي التمويل المستقر. اعتمد مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بتاريخ 25 أكتوبر 2015 معيار صافي التمويل المستقر بشكله النهائي، سعيا منه للحد من تداعيات فايروس كورونا أصدر البنك المركزي الكويتي في تقريره السنوي لسنة 2020-2021 خفض الحد الأدنى لمعيار تغطية السيولة والحد الأدنى لمعيار صافي التمويل المستقر لـ 80 بالمائة بدلا من 100 بالمائة. تمثلت قيم نسبة تغطية السيولة ونسبة التمويل الصافي المستقر في البنك المركزي الكويتي كما موضحة في الجدول التالي:

جدول 2. نسبة التغطية السيولة ونسبة التمويل الصافي المستقر للبنك المركزي الكويتي

	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة تغطية السيولة %	160	196.1	179.9	193.8	184[1]
نسبة التمويل الصافي المستقر %	-	112.9	114.3	111.10	113.21[2]

المصدر: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، **تطبيق معيار صافي التمويل المستقر والتحديات المرتبطة بأزمة فيروس كورونا المستجد (تجربة بنك الكويت المركزي)**، صندوق النقد العربي، سنة 2021، ص 15.

[1]: قيمة نسبة التغطية السيولة مقتبسة من التقرير السنوي لبنك المركزي الكويتي 2020-2021.

[2]: قيمة نسبة التمويل الصافي المستقر تعبر عن متوسط قيمة نسبة صافي التمويل المستقر الثلاثية المنشورة في صندوق النقد العربي.

نلاحظ أن كل نسبة تغطية السيولة ونسبة التمويل الصافي المستقر تجاوزت النسب المقررة من قبل لجنة بازل المقدرة بـ 100 % وهذا قبل حتى الفترة المحددة من قبل لجنة بازل. وهو ما يعكس صلابة الجهاز المصرفي الكويتي وقدرته على تجاوز فترات الضغطة المحتملة وضمان تمويل على أساس ثابت مستقر.

2.4.عمان

أصدر البنك العماني تعاميم بخصوص كل من نسبة تغطية السيولة رقم (BM 1127) في 24 ديسمبر 2014 تنص على بدأ تطبيق نسبة تغطية السيولة في 01 جانفي 2015 بنسبة لا تقل عن 60% لترتفع كل سنة بنسبة 10% لتصل للتطبيق النهائي لها سنة 2019 بنسبة 100 بالمائة كما نصت عليها لجنة بازل 3. أما تعميم نسبة التمويل الصافي المستقر رقم (BM 1147) نصت على تطبيق نسبة التمويل الصافي المستقر بنسبة لا تقل عن 100% بدأ من 01 جانفي 2018 (25 أكتوبر 2016 المبادئ التوجيهية بشأن صافي نسبة التمويل المستقر والا فصاحات نسفر).

جدول 3. نسبة تغطية السيولة ونسبة التمويل الصافي المستقر لبنك المركزي العماني

	2016	2017	2018	2019	2020 جوان
نسبة تغطية السيولة %	259	216	254	220	243
نسبة التمويل الصافي المستقر %	110	116	115	116	118

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي العماني سنة 2020، ص 47.

حقق البنك المركزي العماني نسب تجاوزت النسب المقرر من قبل لجنة بازل 3 وهو ما يعكس الإدارة السليمة لمخاطر السيولة على المدى القصير والمدى الطويل. أي قدرتها على مواجهة أزمات السيولة أو فترات ضغط السيولة دون خسائر.

3.4.البحرين

يحرص المصرف المركزي منذ عام 2013 على تلقي المعلومات والتقارير ربع السنوية من المصارف عن النسب المتعلقة بتغطية السيولة(عبد المنعم، 2019، صفحة 33) قدم مصرف البحرين المركزي طلب للمصارف سنة 2018 بتسليم نسبة تغطية السيولة وصافي نسبة التمويل المستقر بناء على مسودة التعليمات. أصدر المصرف في تقرير سنة 2019 تعميما يتضمن النموذج الخاص الذي يجب على المصارف المحلية سواء كانت تقليدية أو إسلامية (مصرف البحرين المركزي القرير السنوي 2019 ص 13) أن تستخدمه عند تسليم تقرير نسبة تغطية السيولة. أصدر مصرف البحرين المركزي في تقريره السنوي لسنة 2020 لشهر جانفي تعميما للمصارف التقليدية يظهر النموذج الخاص الذي برفع به تقرير نسبة صافي التمويل المستقر إلى المصرف بشكل ربع سنوي، في مهلة 14 يوما من نهاية الربع. قام المصرف بالاعتماد على إفصاح نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول ونسبة القروض إلى الودائع في منشوراته الإحصائية السنوية التي تظهر مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي. أصدر بنك المركزي البحريني المركزي تعميم رقم OG\259\2020 إعفاءات من خلال تخفيض الحد الأدنى لمتطلبات نسبة تغطية السيولة ونسبة التمويل الصافي المستقر من % 100 إلى 80%.

الجدول 4. نسبة القروض إلى الودائع ونسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول لمصرف البحرين المركزي

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة القروض إلى الودائع	69.6	69.6	67.5	68.1	66.6	71.0	72.1	71.5	70.9
نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول	19.8	22.4	22.1	23.0	21.9	24.0	24.1	25.5	24.4

المصدر: النشرة الإحصائية أكتوبر 2021 تاريخ النشر ديسمبر 2021، ص 35.

نشر المصرف المركزي البحريني في النشرة الإحصائية النسب التقليدية للسيولة المتمثلة في نسبة القروض إلى الودائع ونسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول بدلا من نسبة تغطية السيولة ونسبة التمويل الصافي المستقر.

4.4.الإمارات

أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي تعليمات (تعميم رقم 2015/33) بتاريخ 1015/05/27 تلزم البنوك المعتمدة بتطبيق نسبة تغطية السيولة بدأ من 01 جانفي 2016 كحد أدنى بنسبة 60% لتصل سنة 2019 لـ 100%، أقر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في نفس التعميم بدأ المرحلة الانتقالية لصافي التمويل المستقر في 01 جانفي 2016، بالنسبة للبنوك المعتمدة للانتقال إلى تطبيق هذه النسبة وعلى البنوك المعتمدة الالتزام بنسبة صافي التمويل المستقر من 01 جانفي 2018. أقر المصرف المركزي بضرورة إثبات أن كلا من التدابير النوعية والكمية تم التعامل معها على نحو كاف قبل اعتماد نسبة تغطية السيولة. قام المصرف المركزي بتشكيل فريق عمل خاص بالسيولة لضمان التنفيذ السلس، يقدم المصرف الذي يرغب بالانتقال إلى طار عمل السيولة الخاص باتفاقية بازل 3 تقديم طلب كتابي إلى المصرف المركزي للموافقة مع تزويده بالتحقيق المناسب من الحوكمة والأنظمة والضوابط المطبقة لإثبات قدرته للامتثال بمتطلبات إطار عمل السيولة وفقا لبازل 3. نشر المصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في تقريره السنوي 2020 قيم أربع نسب تعبر عن سيولة المصرف نوضحها في الجدول الموالي:

الجدول 5. نسب السيولة لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

	نسبة الأصول السائلة المؤهلة	نسبة تغطية السيولة	نسبة التمويل الصافي المستقر	نسبة القروض إلى الودائع
2020	%18.4	%149.4	%110.6	%94.4
2019	%18.2	%140.5	%110.0	%94.0

المصدر: مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي التقرير الاستقرار المالي السنوي 2020 ص28.

نلاحظ من الجدول أن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي حافظ على قيم السيولة وفق ما أقرت به بجنة بازل 3. وهو ما يدل على مواكبة المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة للتطورات الرقابية العالمية، كما ترمز قيم نسبة تغطية السيولة ونسبة التمويل الصافي المستقر لصلابة الجهاز المصرفي للإمارات العربية المتحدة وقدرته على تحمل فترات الضغط. كما نشرت نسب السيولة التقليدية المتمثلة في نسبة القروض إلى الودائع.

5.4.السعودية

أصدر البنك السعودي تعاميم مراقبة مخاطر السيولة عن طريق بازل الإطار 3 لشأن الحد الأدنى السيولة التنظيمية النسب القياسي بتاريخ 2011/11/18 (المرفقات 36، BOS.2866/59416) – حدد البنك السعودي بدأ فترة المراقبة لكل من نسبة تغطية السيولة ونسبة التمويل الصافي المستقر في 01 جانفي 2012 على أن تقدم هذه القيم إلى مؤسسة النقد العربي السعودي على أساس ربع سنوي. أصدر البنك المركزي السعودي الوثيقة الإرشادية النهائية بشأن معايير بازل للإفصاح عن نسبة تغطية السيولة في جانفي 2014. حيث أصبح ساري المفعول في جانفي 2014. أدخلت مؤسسة النقد العربي السعودي إجراءات التقييم الداخلية لكفاية السيولة حيز التنفيذ في جانفي 2018. إلا أن المصارف العاملة في السعودية قامت بتطبيق المعايير بشكل استباقي من بداية 2016. قدرت قيم نسب تغطية السيولة ونسبة التمويل الصافي المستقر للفترة 2015 – 2020 وفق ما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول 6. نسبة تغطية السيولة ونسبة التمويل الصافي المستقر في السعودية

	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة تغطية السيولة %	193	196	----	----	197.7	198.4
نسبة التمويل الصافي المستقر %	123	126	----	----	130.5	127.2

المصدر: – التقارير السنوية المنشورة من بنك المركزي السعودي سنة 2021 لسنة (2019 و2020) ص 28.
– وصندوق النقد الدولي (سبتمبر 2017). لسنة (2015 و2016) ص29.

قيم نسبة تغطية السيولة ونسبة التمويل الصافي المستقر لسنتي 2017-2018 موضحة في الشكل الموالي الذي يوضح تغير نسب السيولة القصيرة والطويلة خلال الفترة الموالية.

الشكل 1. نسبة تغطية السيولة

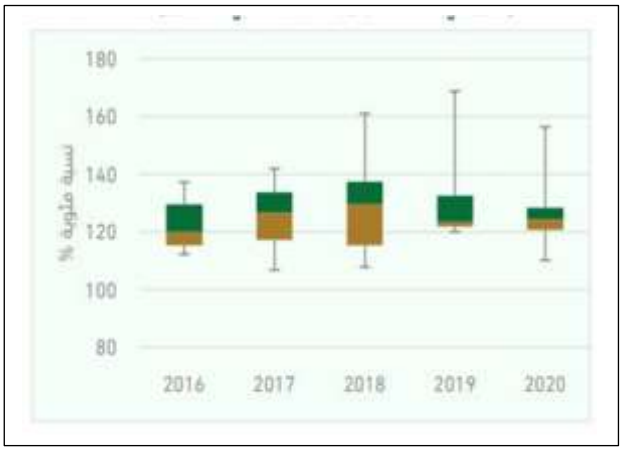

الشكل 2. نسبة التمويل الصافي المستقر

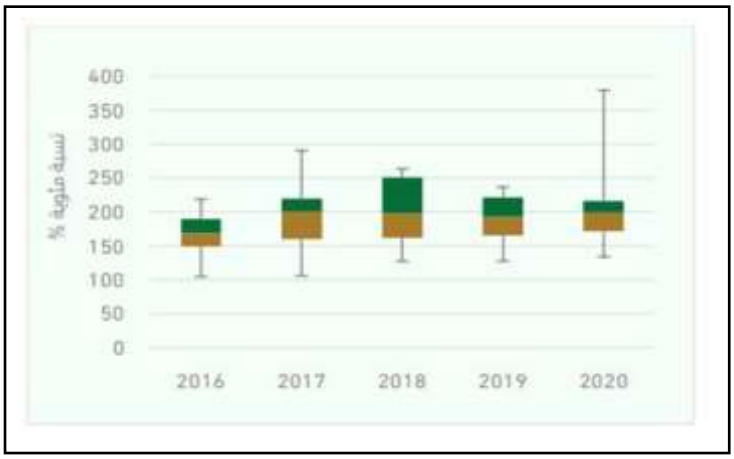

المصدر: التقرير السنوي لبنك المركزي السعودي لسنة 2021 ص 28. **المصدر:** التقرير السنوي لبنك المركزي السعودي لسنة 2021 ص 28.

نلاحظ أن البنك المركزي السعودي اعتمد على فترة انتقالية لتطبيق نسبة تغطية السيولة ونسبة التمويل الصافي المستقر، حيث يظهر الشكل أن قيم نسب السيولة لبازل 3 تفوق النسب المقررة لبازل. وهو ما يعكس قدرة البنك المركزي السعودي على تجاوز فترات الضغط على المدى القصير والطويل.

6.4.الجزائر

أقرت المادة 3 من النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 مايو سنة 2011، يتضمن **تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة** بوجوب حساب النسبة بين مجموع الأصول المتوفرة والممكن تحقيقها على المدى القصير والتزامات التمويل المستلمة من البنوك من جهة ومن جهة أخرى، بين مجموع الاستحقاقات تحت الطلب وعلى المدى القصير والالتزامات المقدمة، تسمى بمعامل الأدنى للسيولة. يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تقدم في كل وقت معامل سيولة يساوي على الأقل 100 بالمئة. في حين شر بنك الجزائر في تقريره السنوي لسنة 2018 نسب كل من الأصول السائلة على إجمالي الأصول والأصول السائلة على الخصوم قصيرة الأجل، تم حساب هذه النسب حسب دليل إعداد مؤشرات السلامة المالية لصندوق النقد الدولي.

الجدول 7. نسب السيولة في بنك الجزائر

	2014	2015	2016	2017	2018
الأصول السائلة / إجمالي الأصول %	37.96	27.14	23.52	23.51	19.84
الأصول السائلة / الخصوم قصيرة الأجل %	82.06	61.64	58.39	53.70	47.45

المصدر: التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ص87.

قام بنك الجزائر بحساب نسب السيولة التقديرية -الأصول السائلة/إجمالي الأصول ونسبة الأصول السائلة/الخصوم قصيرة الأجل- حيث كلما ارتفعت هذه النسب دل على ارتفاع السيولة وأقل عرضة للفشل، نلاحظ انخفاض نسب السيولة في بنك الجزائر كل سنة.

سعت كل بنوك الدراسة لتبني مقررات نسب السيولة لبازل 3 مواكبة بذلك لتطورات العالمية المالية، وهذا بهدف رفع قدرة البنك على مواجهة الأزمات وفترات الضغط، وهذا بضمان توفر السيولة على المدى القصير والطويل. وهنا نشير إلى أن الجزائر قامت بإصدار تعليمة لحساب نسبة المعامل الأدنى للسيولة شبيهة بنسبة تغطية السيولة. وقد لاحظنا أن قيم نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر في مصارف الدراسة تجاوزت 100% الحد الأدنى للقيم.

7.4.التحديات التي تواجه الدول العربية في تبني نسب السيولة وفقا لبازل 3 (دراسة صندوق النقد العربي)

أشار صندوق النقد العربي في دراسة قامت بها الباحثة د.هبة عبد المنعم بعنوان "إدارة مخاطر السيولة وفق متطلبات بازل 3 في الدول العربية" عام 2019 لمجموع من التحديات نلخصها كما يلي: التحدي الأول يرتبط بمتغير الأصول السائلة عالية الجودة، التي تعاني المصارف العربية من محدوديته وعدم كفايته. بسبب تركز هذه الأصول في فئة الأوراق المالية الحكومية وضعف تداول الأدوات المالية بالإضافة لصعوبة تسييل الأوراق المالية (أذون خزانة وسندات حكومية). فبعض القطاعات المصرفية العربية لا تعتمد التصنيف الخارجي للائتمان للأدوات المالية لتأهيلها ضمن مخزون الأصول عالية الجودة. اضافة إلى صعوبة تقسيم الودائع وتصنيفها ضمن الودائع المستقرة أو غير مستقر في بعض الدول، كما أن بعض الأسواق المالية في الدول العربية لم تحقق أي تطور أو نمو بعد. التحدي الثاني مرتبط بإدارة المعلومات لعجزها عن توفير بيانات تفصيلية لبنود التدفقات النقدية الداخلة والخارجة والبيانات تفصيلية للفئات المختلفة للأصول والالتزامات للتمويل المستقر المتاح والمطلوب. كما عانت بعض المصارف من استيعاب المفاهيم الواردة لبنود النسب. تجدر الإشارة لعدم مواجهة أي صعوبات في المصارف السعودية والكويت في تطبيق نسبة التمويل الصافي المستقر.

5.الخاتمة

خلصت الدراسة إلى تبني بعض الدول العربية للتطورات المالية العالمية قياس حجم السيولة المصرفية في كل من عمان، السعودية، الكويت، الامارات العربية المتحدة، حيث قامت بنشر نسب السيولة وفقا لبازل 3 في تقرير الاستقرار المالي السنوي والنشرات الإحصائية. أصدر المصرف المركزي البحريني منذ سنة 2013 تعاميم لتطبيق نسبة تغطية السيولة إلا أنه لم يقم بالإفصاح عن هذه النسب بشكل مجمع في منشوراته السنوية واكتفى بالإفصاح عن نسب السيولة التقليدية فقط. من جهته أصدر بنك الجزائر تشريع حساب معامل الحد

الأنى من السيولة الذي يحتسب بقسمة مجموع الأصول المتوفرة والممكن تحقيقها على المدى القصير والتزامات التمويل المستلمة من البنوك من جهة ومن جهة أخرى، على مجموع الاستحقاقات تحت الطلب وعلى المدى القصير والالتزامات المقدمة. إلا أنها أفصحت عن النسب التقليدية لقياس السيولة، مع عدم إصدارها لأي تشريع أو نظام يتبنى نسب السيولة للجنة بازل 3. يمكن تلخيص نتائج الدراسة في النقاط التالية:

- تبنت دولة الكويت نسب السيولة لبازل 3. وقد أصدر المصرف المركزي للكويت تعميم رقم (2/رب/2014/345)بشأن تطبيق معيار تغطية السيولة. وتعميم رقم (2/رب/2015/356) بشأن تطبيق معيار صافي التمويل المستقر، وفي سنة 2020-2021 قام البنك المركزي الكويتي بخفض الحد الأدنى لمعيار تغطية السيولة والحد الأدنى لمعيار صافي التمويل المستقر لـ 80 بالمائة بدلا من 100 بالمائة لمواجهة تداعيات أزمة كرونا. فاقت قيم نسبة التغطية ونسبة التمويل الصافي المستقر النسب المقررة لبازل 3.
- تبنت دولة عمان نسب السيولة لبازل 3. أصدر البنك العماني تعاميم بخصوص كل من نسبة تغطية السيولة رقم (BM1127) في 24 ديسمبر 2014، وتعميم نسبة التمويل الصافي المستقر رقم (BM 1147)في 25 أكتوبر 2016. فاقت قيم نسبة التغطية ونسبة التمويل الصافي المستقر النسب المقررة لبازل 3.
- تبنت دولة البحرين نسب السيولة لبازل 3. حيث أصدر بنك المركزي البحريني المركزي تعميم رقم OG\259\2020 إعفاءات من خلال تخفيض الحد الأدنى لمتطلبات نسبة تغطية السيولة ونسبة التمويل الصافي المستقر من % 100 إلى 80%. بهدف مواجهة تداعيات أزمة كرونا.
- تبنت دولة الإمارات نسب السيولة لبازل 3. فقد أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي تعليمات (تعميم رقم 2015/33) بتاريخ 1015/05/27 تلزم البنوك المعتمد بتطبيق نسبة تغطية السيولة بدأ من 01 جانفي 2016، أقر في نفس التعميم بدأ المرحلة الانتقالية لصافي التمويل المستقر في 01 جانفي 2016. فاقت قيم نسبة التغطية ونسبة التمويل الصافي المستقر الحد الأدنى المقررة لنسب بازل 3.
- تبنت دولة السعودية نسب السيولة لبازل 3. فقد حدد البنك السعودي بدأ فترة المراقبة لكل من نسبة تغطية السيولة ونسبة التمويل الصافي المستقر في 01 جانفي 2012، من خلال تعاميم مراقبة مخاطر السيولة بتاريخ 2011/11/18 (المرفقات 36، BOS.2866/59416)، فاقت قيم نسبة التغطية ونسبة التمويل الصافي المستقر النسب المقررة لبازل 3.
- لم تتبنى الجزائر نسب السيولة لبازل 3، لكن أصدر بنك الجزائر نسبة جديدة لقياس السيولة في المادة 3 من انظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 مايو سنة 2011. وقد قامت بنشر النسب التقليدية لقياس السيولة في منشوراتها السنوية للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

2.5 التوصيات

- ضرورة تبني البنوك العربية نسب سيولة بازل 3 لمواكبة التطورات المالية العالمية، بشكل تدريجي لدارسة أثرها على البيئة الاقتصادية ومهام الجهاز المصرفي للدولة.
- ضرورة تبني نسب سيولة بازل 3 بشكل تدريجي لتفادي فشل المصرف في أداء التزاماتها اتجاه العملاء والمجتمع.
- ضرورة مرافقة ودعم نسب السيولة لبازل 3 بأساليب تنبؤ بالسيولة على مستوى كل بنك.

References

- Basel committee. (2008, september). principles for sound liquidity risk management and supervision. *bnk for international settlements*.

- Bindseil, U., & Lamoot, J. (2011, june). the basel 3 feamework for liquidity standards and monetary policy implementation. *SFB 649 Economic Risk Berlin*, 1-44.
- Chung-hua, s., yi-kai, c., lan-feng, k., & chuan-yi, y. (2018). Bank Liqudity Risk and Performance. *Review of Pacific Basin Financial Markets and Policies, 21*, 1-37.
- Gideon, F., Petersen, M., Mukuddem-petersen, J., & Hlatshwayo, L. (2013). Basel 3 and the Net Stable Funding Ratio. *Hindawi Publishing Corporation*, 20.
- Gobat, J., Yanase, M., & Maloney, J. (2014). The Net Stable Funding Ratio: Impact and Issues for Consideration. *IMF working paper*, 42.
- Graham, D. J. (2019). *Liquidity coverage ratio disclosure* . For the quarter ended March 31 the goldman sachs group, inc.
- Harald, B. (2020). Global Bank Capital and Liquidity after 30 Years of Basel Accords. *Risk and Financial management, 13*(73), 1-12.
- L. N. P. Hlatshwayo, M. A.-P. (2013). Basel III liquidity risk measures and bank failure. *Discrete Dynamics in Nature and Society*, 1-19.
- Labonte, M. (2021). *the liqudity coverage ration and net stable funding ration.* congressional research service.
- liquidity coverage ratio (LRC) - Executive Summary . (2018). *bank international settlements*.
- Manish , K., & Ghanshyam, C. (2013, may). Liquidity Risk Management in Bank: a Conceptual Framework. *AIMA Journal of Management & Research, 7*(2/4).
- Minh and Hoang, L., wilson, V., Managi, C., & Shunsuke. (2019, October 21). Net stable funding ratio and profit efficiency of commercial banks in the US. *Munich Personal RePEc Archive*, 26.
- Nikolau, K. (2009). *Liquidity (Risk) Concepts Definitions And Interactions.* EUROPEAN CENTRAL BANK.
- Sekoni, A. (2015). the basic concepts and features of bank liquidity and its risk. *Munich Personal RePEc Archive*, 1-17.
- supervision, b. c. (2014). Basel 3: the net stsble funding ratio. *bank for international settlements* , 1-13.
- TIAN, Y. (2009, june). Market Liquidity Risk and Market Risk Measurement. *Thesis (Unpublished)*. DELFT University of Technology Amsterdam, Netherland.
- w.hartlage, a. (2012). the basel 3 liquidity coverage ration and financial stability. *michigan law review, 453-484*(3), 111-.
- هبة عبد المنعم. (2019). إدارة مخاطر السيولة وفق متطلبات بازل 3 في الدول العربية. تأليف أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسة النقدالعربية، اللجنة العربية للرقابة. صندوق النقد العربي.